

طاهر ونفسه غير مطهر لغو للضعف ووجاهة بنية بارز الله المانع الذي كان يمنع
من الصلاة مثلا وكذا في الواو وما طمان (الصحيح) فاقبل فليشئ شدة الامام
او حنفية وما الطمان من الحروف وخصف في ماء الورد الحامض وقال ايضا
تراويكنا مع زيد **فاحتراب** ان بارز الحرف اصبغ وبارز الحامض اوسع
بذلك لما ورد في الفعل الذي يصيبه نجاسة من انه يطهر النجاسة بالتراب
او احده غير اوسع به عليه وفي رواية يطهره ما يعلق من الارض اذا
العتيق لله فان قلت **فاحتراب** من قال ذلك لنا يظهر الحامض او احده
لصاحب **فاحتراب** وجه القياس على نظير العصاة من الموحدين بالتراب
بما يدخلون الجنة بعد ذلك كما انها تطهر العصاة من الذنوب المتقوية كذلك
تطهر الحامض الحامض فانه **وخصف** سدي عليه الحواض وجه الله تعالى
من شك في ان من بعد الامام ارجح في الله عنه اولى بالاعتناء من غيره
في الامتناع من التطهير من مضاة المساجد فليقتضيهما في الاعتناء
والاهتمام والماء الذي لم يستعمل ونظر انما من اعضائه فانه يجدها
قد انقضت - بل ذلك اكثر من الماء الذي يتلف فيه ابدى الناس من ههنا
ينفذ لك ما اخرج من الاموال الطمان بالماء فتراب التراب بعد تقوده او العجز
استناب له وذلك انه لما شاع لنا الطمان به لاحسانه اعضاءها الثمانية
من المصابيح او العقلاء كما في الاعمال فاجعلنا من الماكل على حلالا فيسوف
والم يطبع بعضهم على يد العلة فقل ان تخصيص اسماء للماء في الطمان
نفدي لا تفعل منها انتهى الحواض مفعولة مشهورة وهي نقاش
الاعضاء والحياء بها فترابها او موقفا فانه **فان قلت** فقل الخلاف
الذي في الماء المستعمل في التراب المستعمل وعلى نحو خطا بالمتقتم
بالتراب في التراب كما ورد في الماء **فاحتراب** لم تر شيئا بعده عليه في ذلك
وعلامة لضعف وجاهة التراب من وجه في كلامهم انهم اخرجوا ذلك في التراب
المستعمل فليست هذه الموضع من جهة وهذا **فان قلت** فقل انما في الحنفية
والجمهور في التراب ومن ذلك قول الامير الثلاثة فامتناع الطمان
بالماء المنقى كبقا طاهر كتره في ارضه مع قول الامام ارجح في الحنفية
بجواز الطمان به ان لم يطهر او يغسل على اجزائه فالاول شدة في شأن الماء

والثاني

والثاني يخفف فرج الامر الى ان يلقى الماء **وجه** الاول ضعف وجاهة
الماء المذكور عن اجزاء الاعضاء او انما منها من نظيره فكانه لم يقطر **وجه**
الثاني في النظر الى قوع وجاهة الماء من حيث هو لان يخرج عن طبع الماء بطبع
شئ من الطمان فيه وكثرة القوع اجدها على اجزائه ويؤيد القول
حديث الماء بطوره لا ينجسه شي الا ما علق على طبعه او لونه او ريعه وقد اخذ
اعمال الكسفي بخلاف الحديث وقالوا الاحتياج الى عمل المطلق على المقتضى
لان الماء في ذاته لا يدخل شي عنده فاذا اصعد على الماء غيره فبنيها استخرج
ما ع من حواله حدها في الاجز ولولا ذلك ما كانا شائينين بل ما كانا لزم
من اعتراض الماء الطمان ان يعرف مع شي من ذلك المخلوط به اغتنفنا
من استنابنا واطلقنا عليه اسم النجس مثلا بشرط توسعا كما ان عمل الكسفي
يطلقون عليه اسم الطمان كذلك توسعا وفي الحقيقة لا اختلاف بين اهل
وعندهم الامر بحال الكسفي فاعمل الكسفي لكونه على من استنابها لاعتناء
ذلك النجس مع لا ينجسه في ذاته وغيره عمل الكسفي لعل في ذلك
نجسه فانه **وجه** ذلك اتفاق الامة على تغير الماء بطور الملك لا يضر في
الطمان مع قول محمد بن سيرين ينجس الطمان به فالاول نجس في الماء بشدة
فرج الامر الى تبي المبران **وجه** الاول لعدم خبره في الماء صالح
عليه الضعف لوجه تبي **وجه** الثاني وجوه القوع يوجب هو كاطعام البس
بطور الملك فانه قد رشحنا وعرفنا فلا ينبغي التطهر به كما لا ينبغي اكل الطعام
المنقش وكل شئ لا يجبه عمل الطمان السلبية فانه ومن ذلك قول الامير الثالث
ان الشمس والنار لا يوقران في الحامض تطهيرهما مع قول الامام ارجح في حنفية ان
النار والشمس يطهران بعض اشياء في بعض الاجزاء فاذا جرح احد المني عند
طهره ولا ينجس اذا انقضت الارض تخفف في الشمس طهر موضعها وحازرت
الصلاة عليها لا التيمم منها فالاول شدة في الثاني يخفف فرج الامر الى
مترتب المبران **وجه** الاول ان الاصل في الطمان ان يكون بالماء في الحرف
والخشف **وجه** الثاني ان المراد هو ذلك القدر في ارض العز ولا فرق
عنه بين الذي بالماء وبين الذي في الارض لان الماء يضر ذلك ويؤيد قوله
صل الله عليه وسلم في بل التراب بطول المبراة اذا اصابت نجاسة يطهر

انه